



معالي الأستاذة الدكتورة/ هالة السعيد
وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية
ورئيس مجلس إدارة المعهد

تحية طيبة وبعد،،،

أبعث إليكم بأطيب التمنيات بدوام التوفيق والسداد، وفي إطار استعدادات معهد التخطيط القومي لتنظيم المؤتمر الدولي السنوي لعام 2021 خلال الفترة 3-4 أبريل 2021 تحت رعاية دولة رئيس مجلس الوزراء السيد الدكتور/ مصطفى مدبولي بعنوان "الاقتصاد الرقمي والتنمية المستدامة". مرفق المفاهيمية للمؤتمر. أمل التفضل بدعوة معالي السيد الدكتور/ عمرو طلعت وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للحضور والمشاركة في فعاليات المؤتمر، وإلقاء كلمة بالجلسة الافتتاحية، وكذا ترشيح من يراه سيادته مناسباً للمشاركة في أعمال اللجنة الاستشارية للمؤتمر وصياغة أجندة المؤتمر، ويسعدني أن أرفق لمعاليكم خطاب الدعوة لمعالي وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام والتقدير،،،

أ.د. علاء زهران

رئيس المعهد القومي للتخطيط

تحريراً في: 2020/12/8

رئيس معهد التخطيط القومي

أ.د. علاء زهران

معالي السيد الدكتور/ عمرو طلعت
وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

تحية طيبة وبعد،،،

في إطار استعدادات معهد التخطيط القومي لتنظيم مؤتمره الدولي السنوي لعام 2021 تحت رعاية معالي الدكتور المهندس/ رئيس مجلس الوزراء، بعنوان "الاقتصاد الرقمي والتنمية المستدامة" خلال الفترة 3-4 أبريل 2021، حيث يتناول المعهد سنوياً أحد محاور استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، كقضية أساسية لموضوع المؤتمر، آخذين في الاعتبار ما تحقق من إنجازات في هذا الصدد، ومناقشة التجارب العالمية والإقليمية لتعزيز أدوار الاقتصاد الرقمي لدعم التنمية المستدامة، وطرح بدائل وسياسات لتطوير أدوار الاقتصاد الرقمي في مصر لدعم استراتيجية التنمية المستدامة - رؤية مصر 2030.

وبهذه المناسبة، أشرف بدعوة سيادتكم لحضور فعاليات المؤتمر، والتفضل بإلقاء كلمة في الجلسة الافتتاحية بمقر معهد التخطيط القومي، وترشيح من تراه سيادتكم مناسباً للمشاركة في أعمال اللجنة الاستشارية للمؤتمر وصياغة أجندته، ويسعدني أن أرفق لسيادتكم الورقة المفاهيمية للمؤتمر.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام والتقدير،،،

وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية

رئيس مجلس إدارة المعهد

ع. م. هالة حلمي السعيد
الرئيس

تحريراً في: 2020/12/



المؤتمر الدولي لمعهد التخطيط القومي

الاقتصاد الرقمي والتنمية المستدامة

(القاهرة: 3 - 4 أبريل 2021)

الورقة المفاهيمية

معهد التخطيط القومي

مدينة نصر - طريق صلاح سالم - القاهرة - جمهورية مصر العربية

مقدمة

يعتبر التحول الرقمي: Digital Transformation أحد الملامح الرئيسة لعالم اليوم الذي تجاوز فيه مستخدمو الإنترنت أكثر من 4.6 مليار نسمة يمثلون أكثر من 59.6% من سكان العالم في مايو 2020. وقد صاحب هذا التوسع الكبير في استخدام الإنترنت الانتشار الواسع للتقنيات الرقمية المعتمدة على الشبكة الدولية وتطبيقاتها، والقائمة على جمع وتخزين وتحليل وتبادل البيانات والمعلومات والمعارف في كافة مجالات الحياة، ومن بينها الاقتصاد الذي يتحول تدريجياً إلى اقتصاد رقمي: Digital Economy يتبنى نماذج أعمال مغايرة ومختلفة لخلق الثروة والقيمة. وتتضمن نماذج الأعمال الجديدة تحويل البيانات والمعلومات الرقمية إلى قيم اقتصادية واجتماعية جديدة، وتطوير منتجات وخدمات جديدة، ونماذج مختلفة للعمل والوظائف والعمليات والمؤسسات، وأنماط بديلة للإدارة، وأشكال جديدة من الاستهلاك والتبادلات التجارية وسلاسل القيمة والتوريد الرقمية. ويقدر المنتدى الاقتصادي العالمي: WEF أن حوالي 70% من القيمة الجديدة المتولدة في الاقتصاد العالمي خلال العقد المقبل سوف تأتي من خلال منصات رقمية.

ويمكن الإشارة إلى أن مفهوم "الاقتصاد الرقمي" يعبر عن جميع العمليات والمعاملات والتفاعلات والأنشطة الاقتصادية التي تستند إلى التقنيات والأدوات الرقمية، والتحول إلى استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات: ICT، والتوظيف الأكثر كفاءة وكثافة للبيانات في مختلف الأنشطة الاقتصادية، وتعزيز الترابط بين الأشخاص والمنظمات والآلات من خلال الإنترنت وتكنولوجيا الهواتف المحمولة وإنترنت الأشياء: IoT. كما يقوم على استخدام التكنولوجيا الرقمية والتكنولوجيات البازغة التي تشمل: التصنيع المتقدم والروبوتات، أتمتة ورقمنة المصانع، الطباعة ثلاثية الأبعاد، الحوسبة السحابية، تحليلات البيانات الضخمة، والذكاء الاصطناعي: AI، سلسلة الكتل، العملات الرقمية والمشفرة، وغيرها.

وقد قامت التكنولوجيا الرقمية المستندة إلى الذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات على الخصوص بدور جوهري في التعامل مع جائحة فيروس كورونا: COVID 19، وتحسين قدرة الأنظمة الصحية في العديد من دول العالم على تطوير حلول وبدائل متنوعة للصحة الرقمية: Digital Health، والوصول إلى مصادر أوسع من البيانات: Big Data لدعم عمليات التشخيص والاحتواء. كما أسهمت في دعم قدرات التنبؤ بالمخاطر الصحية الوبائية وتداعياتها المحتملة، والمساعدة في الكشف

عن أنماط الأمراض، وتطبيق التقنيات الصحية الذكية، وأتمتة السجلات الطبية ودعم نظم الرعاية الصحية.

كما كان للتكنولوجيا الرقمية وتطبيقاتها، وعلى رأسها الذكاء الاصطناعي، دور هام في تعزيز التنمية المستدامة في العالم، وقد تجسد هذا الدور في القمم العالمية للأمم المتحدة لتوظيف الذكاء الاصطناعي للصالح العام: AI for Good بمشاركة أكثر من 25 وكالة من وكالات المنظمة الدولية، وقد انعقدت القمم الثلاثة بين عامي 2017-2019. وأكدت الأمم المتحدة على دور هذه المؤتمرات في تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات الرقمية لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتنمية البشرية بما في ذلك دعم رسم خريطة الفقر، وتحسين التنقل والإنتاجية، والمدن والمستوطنات الذكية، والتنمية الصحية، وجودة التعليم، والشمول المالي، وحلول الطاقة النظيفة، وتغير المناخ، والقضاء على الجوع، وغيرها.

وبالنسبة لمصر، فإن هناك العديد من المبادرات التي يمكن رصدها لتعزيز فرص التحول نحو الاقتصاد الرقمي والتطبيقات الرقمية في مصر:

- مستوى الدعم التشريعي، قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات 2018، وقوانين تستهدف تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي عام 2019، وقانون حماية البيانات الشخصية 2020، فضلاً عن القانون المرتقب لحرية تداول المعلومات.

- مستوى الخطط والسياسات، استراتيجية وطنية للتجارة الالكترونية عام 2017 بالتعاون مع الأونكتاد، استراتيجية مصر للذكاء الاصطناعي 2019-2024، واستراتيجية للتكنولوجيا المالية التي قدمها البنك المركزي المصري في ديسمبر 2019، والاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار 2030، واستراتيجية مصر لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات 2030.

- مستوى الأجهزة والأطر الداعمة، تأسيس المجلس الأعلى للتحول الرقمي، وتأسيس (مجلس وطني للذكاء الاصطناعي) يتبع مجلس الوزراء المصري عام 2019، وإنشاء المجلس القومي للمدفوعات، وإنشاء المجلس الأعلى للأمن السيبراني.

- مستوى المبادرات والتطبيقات، مشروع مصر الرقمية، وتشغيل (منصة مصر الرقمية- أغسطس 2020) لضمان التحول الرقمي للحكومة من خلال تحول قائم على البيانات: Data Driven

Transformation، وتعزيز الخدمات العامة عن بعد، وإدارة الهوية الرقمية وتعزيز الأمن السيبراني. وقد شرع في تنفيذ مجموعة من (مدن الجيل الرابع الجديدة) في مناطق متعددة، بما فيها العاصمة الإدارية الجديدة التي يخطط لها أن تكون المركز الإداري الجديد للمال والأعمال. كما جرى تفعيل دور البريد المصري في منظومة الشمول المالي في ظل الانتشار الواسع لمناخه التي تصل إلى 4 آلاف منفذ.

في ضوء ما تقدم، وفي ضوء الاهتمام العالمي بالاقتصاد الرقمي كوسيلة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة ومواجهة الأزمات المستحدثة، فإن ثمة حاجة لدراسة الفرص والتحديات والسياسات اللازمة للتحويل للاقتصاد الرقمي، والاستفادة من التجارب الدولية في هذا المجال، وذلك لدعم مصر في تنفيذ أهدافها الإنمائية.

أهداف المؤتمر

1. مناقشة قضايا الاقتصاد الرقمي مع التركيز على علاقته بتحقيق التنمية المستدامة.
2. مناقشة التجارب العالمية والإقليمية لتعزيز أدوار الاقتصاد الرقمي لدعم التنمية المستدامة.
3. طرح بدائل وأولويات وسياسات لتطوير أدوار الاقتصاد الرقمي في مصر لدعم التنمية المستدامة.

محاور المؤتمر

تتناول الأوراق البحثية المقدمة للمؤتمر وحلقاته النقاشية إحدى القضايا التالية، وذلك على كل من المستويين الكلي أو القطاعي:

- المحور الأول: دور الاقتصاد الرقمي في تعزيز أهداف التنمية المستدامة في ضوء الخبرات العالمية والإقليمية

- دور الاقتصاد الرقمي في النهوض بمجالات الإنتاج، لاسيما الزراعة والصناعة.
- دور الاقتصاد الرقمي في الارتقاء بمجال الخدمات، شاملاً خدمات الإدارة الحكومية وخدمات التعليم والصحة والحماية الاجتماعية والخدمات المالية (وبخاصة الشمول المالي).

- دور الاقتصاد الرقمي في تحويل شرائح من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي.
 - دور الاقتصاد الرقمي في تنشيط البحث العلمي والابتكار التكنولوجي.
 - دور الاقتصاد الرقمي في مكافحة الفساد المالي والإداري.
 - دور الاقتصاد الرقمي في إدارة الأزمات والوقاية منها.
 - دور الاقتصاد الرقمي في الحد من التغيرات المناخية.
- المحور الثاني: متطلبات وتحديات الانتقال إلى الاقتصاد الرقمي في ضوء الخبرات العالمية والإقليمية

- سياسات وآليات تأهيل الموارد البشرية المناسبة لمهام الاقتصاد الرقمي.
 - سياسات وآليات الاستثمار والتمويل المستدام، وتوفير البنى التحتية اللازمة، ومبادرات ريادة الأعمال والمشروعات الناشئة للتحويل إلى الاقتصاد الرقمي.
 - المتطلبات التشريعية والمؤسسية والتنظيمية للانتقال إلى الاقتصاد الرقمي.
 - التحديات والتحويلات المنتظرة أمام قوة العمل في سياق التحويل إلى الاقتصاد الرقمي.
- المحور الثالث: الاقتصاد الرقمي في مصر - الواقع والمستهدف وسبل الوصول إليه
- الوضع الراهن والوضع المستهدف للاقتصاد الرقمي في مصر في إطار رؤية مصر 2030 - المؤشرات الرئيسية، الخيارات والأولويات والأثر التنموي المأمول.
 - دور الحكومة في عملية التحويل للاقتصاد الرقمي - تهيئة وتمكين البيئات المواتية والمحفزة بالتعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، والتعاون الإقليمي والدولي.
 - دعم ابتكار وتطوير التكنولوجيا والمنتجات الرقمية الوطنية المناسبة.
 - دور ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في دعم التحويل للاقتصاد الرقمي.
 - نشر الوعي المجتمعي والثقافة العامة الداعمة للتحويل الرشيد نحو الاقتصاد الرقمي.

المخرجات والنتائج المستهدفة من المؤتمر

تقديم مقترحات بأولويات وسياسات وآليات بديلة للمخطط وصناع السياسات ومتخذي القرار في مصر بهدف:



- صياغة إطار شامل للتحول إلى الاقتصاد الرقمي يتضمن الآليات ومراحل التحول وأدوار الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وبدائل التعاون الإقليمي والدولي.
- رصد التعديلات اللازمة لتهيئة بيئات التحول للاقتصاد الرقمي في مصر: تشريعية ومؤسسية وتنظيمية ورقابية، وغيرها.
- تحديد سبل مواجهة تحديات التحول إلى الاقتصاد الرقمي، خاصة ما يتعلق بتوفير الموارد البشرية المناسبة والبنى التحتية والتكنولوجية الملائمة بما فيها بنية الأمن السيبراني.
- تنمية قدرات التحول من مستخدمين للتكنولوجيا والمنتجات الرقمية إلى منتجين لها.
- تحسين قدرات قياس وتتبع وتقييم الأدوار والأثر التنموي / المجتمعي للاقتصاد الرقمي.

المشاركون في المؤتمر

- باحثون وأكاديميون وخبراء مهتمون بقضايا الاقتصاد الرقمي والتنمية المستدامة محلياً وإقليمياً ودولياً.
- ممثلو الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة بقضايا الاقتصاد الرقمي والتنمية المستدامة.
- ممثلو الوزارات والهيئات الوطنية المعنية بقضايا الاقتصاد الرقمي والتنمية المستدامة.
- ممثلو القطاعين العام والخاص العاملون بالأنشطة الاقتصادية المختلفة في مصر.
- ممثلو منظمات المجتمع المدني المهتمون بقضايا الاقتصاد الرقمي والتنمية المستدامة.